ممثلة لكل المؤسسات الصحية ، بحيث اعيد فتح معظم المستوصفات المغلقة . ولقد أخذت هذه اللجنة على عاتقها أيضا ، توفير الامكانات الصحية للقرى التي يسيطر عليها الانعزاليون ، وذلك من اجل عدم اعطائهم حجة للتعامل مع « اسرائيل » . هذا مع العلم بأن الثورة الفلسطينية كانت تشدد على اهمية القيام بمثل هذا الدور من قبل اللجنة .

الوضع النفسي – الاجتماعي الذي سهل السيطرة الانعزالية :

بدأ المخطط الانعزالي – الصهيوني لفتح جبهة جديدة في الجنوب بانتهاج « سياسة السياج المفتوح » . وقد ظهرت هذه السياسة بصورة علنية في شهر ايار ١٩٧٦ عن طريق رميش والقليعة كنافذتين لبدء التعامل معهما ، واستندت هذه السياسة الى الازمة الحادة التي عاشها الجنوب في تلك المرحلة في الامور التموينية والصحية والمائية والمعيشية ، بالاضافة الى ازمة عدم شراء محصول التبغ لعام ١٩٧٥ . وسط هذا الجو لبست «اسرائيل» لباس الانسانية المزيف ، وراحت تقدم العديد من الخدمات وتبيع السلع التموينية من المواطنين ، كل ذلك من اجل انتزاع الروح العدائية من نفوسهم تجاهها ، واقناعهم بان الاذى الذي لحق بهم في السابق على يديها كان بسبب التواجد والتحرك الفدائي في مناطقهم . واعطت هذه السياسة نتائجها بالنسبة الى القرى المسيحية على الشريط الحدودي ، وشكلت ارضا خصبة لتحرك القوى الانعزالية فيها فيما بعد ، حيث كانت المرحلة الثانية بتقديم السلاح والعتاد مرفقا بالضمانات الامنية الى هذه القرى .

ومن جهة اخرى ، استغلت «اسرائيل» حالة الخوف التي انتابت بعض الاوساط المسيحية في هذه القرى وظهرت بمظهر الحامي للمسيحيين في وجه اية محاولة اعتداء يتعرضون لها . والحقيقة ان هذا الخوف لم يكن له ما يبرره على الاطلاق ، ذلك ان الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية كانتا تحرصان دائما ، على اشعار سكان هذه القرى بالحماية والامن ، لالتزامهما بالمبادىء الوطنية ، ولانهما تدركان ان اسلوب الاثارة الطائفية يخدم اسرائيل والقوى الانعزالية ويضر الثورة والحركة الوطنية . وخير دليل على ذلك هو انه لم تحصل طيلة الاحداث اية ردة فعل طائفية في الجنوب بحق المسيحيين كرد على المجازر الطائفية التي ارتكبها الانعزاليون بحق ابناء الجنوب في بيروت والضواحي .

ان هذه المخاوف غذتها الدعايات الاسرائيلية والقوى الانعزالية التي كانت تريد الافادة منها لخلق الاجواء الملائمة للتحرك ، وبالتالي دفع المواطنين في رميش اولا ، ثم في بقية القرى المسيحية التي يسيطرون عليها ، الى القبول بمبدأ التعامل مع « اسرائيل » . كذلك استغل الانعزاليون في رميش ان قبل قيادة جيش لبنان العربي ، بحيث استخدم هذا القرار مادة للتحريض الطائفي ، ومبررا للتعاون مع «اسرائيل» ، وما لبث العسكريون في رميش ان شكلوا لجنة كلفت بادارة شؤونهم وشؤون البلدة وخولت الاتصال بالخارج . ومنذ ذلك الحين بدأ العسكريون باقامة الحواجز والحراسات داخل البلدة ، وكان ذلك في منتصف شهر تموز ١٩٧٦ .

وعندما تراجعت قيادة جيش لبنان العربي عن قرارها ، بعد مراجعات اشتركت فيها قيادة الثورة الفلسطينية ، واعلنت استعدادها لدفع رواتب هؤلاء العسكريين ، برز